جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سمينار الثلاثاء: للعام الأكاديمي 2023-2024

مصر ما بعد 2025.. رؤية تنموية طويلة الأجل

الحلقة السابعة

" تقييم منظومة الحماية الاجتماعية في مصر"

المتحدث

أ.د/ هويدا عدلي رومان

أستاذ العلوم السياسية

المركز القومي للبحوث الاجتماعية

الثلاثاء 21 مايو 2024

مجموعة عمل السمينار

المنسق والمشرف العلمي

أ.د. مصطفى أحمد مصطفى

الأستاذ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

المستشار العلمي

أ.د. إبراهيم العيسوي

الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

المنسق والمشرف العلمي المشارك

أ.د. علاء زهران

الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

فريق الدعم المساند

أ. طارق على سليم

المدرس المساعد بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

أ. أحمد ممدوح سعد

المدرس المساعد بمركز التنمية الإقليمية

أ. أمل سرور

مدير عام الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية

د. طارق طاهر عبده

أخصائي الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية

عقد معهد التخطيط القومي الثلاثاء الموافق 21 مايو 2024 سابع حلقات نشاط سيمنار المعهد – لقاءات الثلاثاء للعام الأكاديمي 2023-2024 "**مصر ما بعد 2025... رؤية تنموية طويلة الأجل**" بعنوان:" **تقييم منظومة الحماية الاجتماعية في مصر** ".

تناولت حلقة السيمنار النقاط الرئيسية التالية:

- الإطار الحاكم للحماية الاجتماعية في مصر
- خريطة الحماية الاجتماعية في مصر
- دعم الغذاء
- التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة
- برامج أخرى متعددة ومتنوعة
- التأمينات الاجتماعية
- التأمين الصحي الشامل
- واقع الحماية الاجتماعية في مصر
- الإصلاحات المطلوبة

وذلك على النحو التالي:

الإطار الحاكم للحماية الاجتماعية في مصر

- هناك تحولات في وظائف الحماية الاجتماعية من الوظيفة الإغاثية إلى الوظيفة التحويلية.
- الشرعية الدولية الداعمة: أجندة 2030 وأرضية منظمة العمل الدولية للحماية الاجتماعية.

توجد أدلّة علمية معتبرة تشير إلى أن:

- تصميم وتنفيذ نُظُم حماية اجتماعية شاملة يؤدى إلى الحد من الفقر والإسهام في النمو الاقتصادي من خلال زيادة دخل الفقراء، مما يزيد من قدراتهم الاستهلاكية والادخارية، وبالتالي يؤدى إلى زيادة الطلب على المستوى الكلي.
- تُسهم التحويلات النقدية في تسهيل النفاذ للتعليم والصحة والغذاء، مما يؤثر إيجابًا على رأس المال البشري، حيث تتحسن النواتج الصحية للأطفال ويزداد الالتحاق بالتعليم ويقل التسرب المدرسي، وكذلك تنخفض عمالة الأطفال، وهذا ما يكسر حلقة توارث الفقر عبر الأجيال.

خريطة الحماية الاجتماعية في مصر:

- الحماية الاجتماعية المستندة إلي اشتراكات المستفيدين: التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي.

- الحماية الاجتماعية غير المستندة إلي اشتراكات المستفيدين: التحويلات النقدية سواء مشروطة أو غير مشروطة وكافة أنواع المساعدات الأخرى المنتظمة والطارئة، وكذلك دعم الغذاء.
- برامج سوق العمل النشط: التدريب – برامج الأشغال العامة – المشروعات متناهية الصغر والصغيرة وغيرها.

دعم الغذاء:

- بطاقات التموين: 63.3 مليون مواطن 2022-2023 .
- دعم الخبز: 71 مليون مواطن 2022-2023.

كيف نفهم هذا الاتساع الشديد للتغطية في ضوء المؤشرات التالية؟

- عدد من يعانون من نقص التغذية في مصر – يقدر بنحو 7.8 مليون شخص في الفترة من 2020-2022 .
- نسبة من يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد 28.5٪ من السكان في الأعوام 2020-2022.
- نسبة النساء التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد 29.9٪ .
- ما يقرب من 40٪ من الأطفال تحت خمس سنوات – أي ما يقرب من خمسة مليون طفل – يقعون في خطر عدم تطور إمكاناتهم الكاملة بسبب عدم توافر الغذاء الكاف والمغذي.

التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة:

وفقا لأحدث البيانات المنشورة على موقع وزارة التضامن الاجتماعي في مارس 2024 :

- عدد المستفيدين من معاشات تكافل 2.674.505 أسرة.
- عدد المستفيدين من معاشات كرامة والضمان الاجتماعي 1.783.944 و 230.797 أسرة على التوالي، أي أن الإجمالي 4.689.246 أسرة.
- التحالف الوطني للعمل الأهلي: دعم شهري لعدد 400 ألف أسرة فقيرة.
- التغطية الإجمالية (5.089.246) أسرة.

برامج أخري: متعددة ومتنوعة:

- تكافؤ الفرص التعليمية.
- الألف يوم الأولى في حياة الطفل.
- وصلات الشرب وغيرها من التدخلات ذات الصلة بحياة كريمة.
- مبادرة بر أمان لرعاية صغار الصيادين.
- مبادرات التمكين الاقتصادي المتعددة .
- تعويض المتضررين من الكوارث.

مما سبق يمكن استخلاص:

- تغطية ما يقرب من 20 مليون مواطن مقارنة بنسبة فقر تصل إلى نحو ثلث السكان.

- التجزئة الشديدة والتفتت حيث تتعدد البرامج والمبادرات دون وضوح ما يربط بينها .
- دور التحويلات النقدية المشروطة في تمكين المستفيدين منها، بما يسهل إخراجهم من الفقر مرهون بتطبيق برامج للتخارج من الفقر.

برنامج فرصة:

أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي برنامجا لتخريج المستفيدين والمستفيدات من تكافل عبر تمكينهم اقتصاديًا من خلال دمجهم في برنامج فرصة، يقوم البرنامج على شقين: نقل الأصول والشمول المالي، ويتم تنفيذه كمرحلة أولى في ثمان محافظات في 161 قرية

أظهرت نتائج المسح الأساسي للتقييم التجريبي لبرنامج فرصة الذي أجراه معهد بحوث سياسات الغذاء الدولية IFPRI بعض النتائج ذات الأهمية، حيث تم طرح سؤال افتراضي على المشاركين المحتملين في البرنامج عن تفضيلاتهم الوظيفية، أشاروا أنهم يفضلون الوظائف غير الرسمية عن الرسمية نتيجة ضعف العائد من الوظيفة الرسمية ذات العقد والحماية الاجتماعية، كما كان من ضمن النتائج التي تحتاج فهم عميق في تصميم برنامج فرصة أن 85٪ من العينة تفضل البقاء في برنامج تكافل ولا ترحب بالانضمام إلي برنامج فرصة وما يترتب علي ذلك من إيقاف معاش تكافل.

التأمينات الاجتماعية:

أهم ملامح قانون التأمينات الاجتماعية 148 لسنة 2019:

- قانون موحد.
- مد المظلة التأمينية للعمالة غير المنتظمة.
- إنشاء صندوق لإدارة أموال التأمينات واستثمارها.
- وضع آلية لزيادة المعاشات بنسبة من معدل التضخم بحد أقصي 15٪.

وفقا لأحدث البيانات الصادرة عن وزارة التضامن الاجتماعي في مارس 2024. يبلغ عدد المؤمن عليهم 13.463.622 مواطن. ويبلغ أصحاب المعاشات والمستفيدين 11.260458 مواطن. وبناءً على هذه البيانات، فإن نسبة تغطية المشتغلين بالتأمينات الاجتماعية من إجمالي المشتغلين البالغ 27.939 مليون وفقا لتقديرات 2022 يصل إلى 48.2٪، , تكشف هذه الأرقام عن فجوة للتغطية بالتأمينات الاجتماعية تزيد عن نصف المشتغلين، مما يشير على وجود قطاع غير رسمي كبير يزيد عن نصف قوة العمل . ومن ثم هناك مخاطر تواجه الاستدامة نتيجة محدودية التغطية، وكذلك عدم كفاية المنافع.

التأمين الصحي الشامل:

أهم ملامح قانون التأمين الصحي الشامل رقم 2 لسنة 2018:

- جمع القانون كل القوانين السابقة.

- الشمول : الأسرة وحدة التغطية.
- تحمل الدولة أعباء غير القادرين.
- تغطية جميع الخدمات الصحية.

هناك ثلاث جهات تدير النظام:

- الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل: منوطة بتمويل النظام واستثمار أمواله.
- الهيئة العامة للرعاية الصحية: منوطة بتقديم الخدمات.
- الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية: منوطة بمراقبة جودة الخدمات واعتماد المنشآت الصحية.

يتم تطبيق النظام علي مدار 15 عامًا، أي ينتهي التطبيق بحلول عام 2032، بدأ العمل في المرحلة الأولى وتشمل ست محافظات وهي: بورسعيد – الإسماعيلية – الأقصر – جنوب سيناء – أسوان – السويس.

وفقا للتقرير الصادر حديثًا عن هيئة التأمين الصحي الشامل:

- تم تسجيل أكثر من 5 مليون مواطن.
- تم اعتماد 321 منشأة.
- تم تقديم 37 مليون خدمة طبية.
- نسبة الرضا 91٪. (ومن غير المعلوم كيفية قياس نسبة الرضا)

و اقع الحماية الاجتماعية:

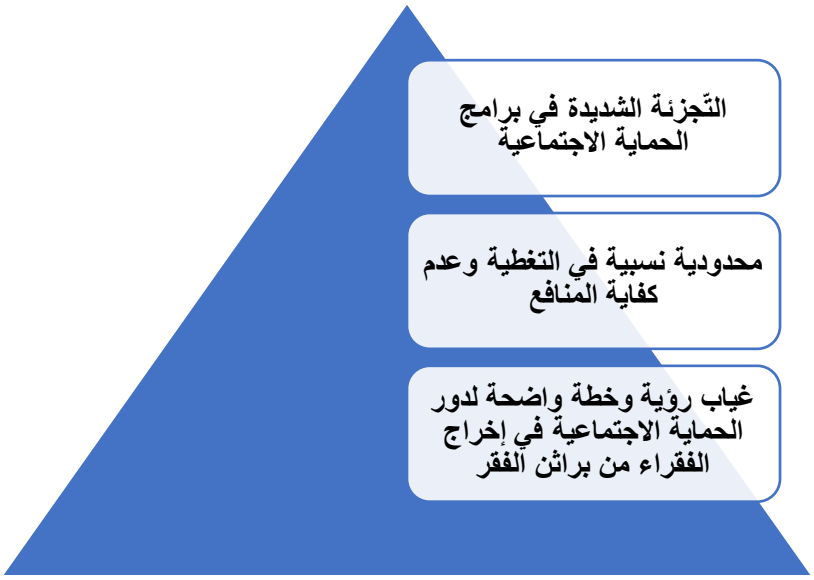

مفهوم الشمول هو المفهوم المركزي في الإصلاح:

- يقصد بالشمول مجموعة سياسات متكاملة مصمّمة لضمان دخل آمن لدعم كل البشر خلال دورة حياتهم الكاملة مع إعطاء أهمية أكبر للفقراء والفئات الهشة، وأولئك الذين يواجهون مخاطر حياتية أو صدمات.
- الشمول لا يقتصر فقط على التغطية، ولكن يشمل أيضاً مدى كفاية المنافع المقدمة لضمان الحد الأدنى من الدخل وتمتع الإنسان بحياة كريمة. وكذلك، من المهم توفير حزم متكاملة من المنافع تجمع بين المنافع النقدية والعينية والخدماتية.

الإصلاحات المطلوبة:

- وجود سجل موحد لتحقيق التكامل بين برامج كل من وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة التموين والتجارة الداخلية ووزارة الصحة والسكان وكل مقدمي خدمات الحماية الاجتماعية، من خلال توضيح الفئات المستهدفة من البرامج المختلفة، وعدد البرامج التي تستفيد بها الأسر المستهدفة بغية الوصول لسجل اجتماعي موحد وشامل لكل المستفيدين، شاملًا الخدمات التي تقدم لهم، والتحولات والتغيرات التي طرأت عليهم إيجابًا وسلبًا نتيجة هذه الخدمات، وتطور احتياجاتهم.
- تطوير منصة رقمية شاملة مؤشرات لقياس الأداء يعد خطوة هامة على طريق الإصلاح الجذري للمنظومة نحو تحقيق مزيد من الكفاءة والفاعلية والأثر، مع ضرورة الربط الشبكي بين المنصات مما يظهر التغيرات التي طرأت على أوضاع الأسر المستهدفة نتيجة حدوث تغيرات في أوضاع الأسرة غير متصلة بالحماية الاجتماعية.
- إعادة النظر في دعم الغذاء بتحسين طرق الاستهداف وتخصيص حزم غذائية ذات نوعية جيدة للفقراء فقرًا مدقعًا، وكذلك الأطفال، خاصة دون الخامسة لأنهم من أكثر الفئات الاجتماعية هشاشة بحكم احتياجهم الشديد للغذاء والإعالة والعرضة للاستغلال.
- استلهام تجارب التخارج من الفقر التي نفذتها براك بنجلاديش في عدد كبير من بلدان العالم في محاولة تخريج المستفيدين والمستفيدات من تكافل إلي منظومة فرصة وغيرها من مشروعات التمكين الاقتصادي، مع ضرورة التروي في إيقاف معاشات تكافل إلى أن تستقر فرصة العمل المتوقعة وتوفر دخلً مناسبًا.
- تقوم برامج التخارج من الفقر على مجموعة من التدخلات: الاستهداف ودعم الاستهلاك والادخار والتدريب على المهارات والإرشاد المنتظم ونقل الأصول، وبناءً على ذلك، فإن برامج التخارج من الفقر تسعى للدمج بين إشباع ومخاطبة الاحتياجات الآنية للمستهدفين مع استثمار طويل الآجل في المهارات الفنية ومهارات الحياة ونقل الأصول وتنمية المشروعات وتعزيز فرص الادخار والتخطيط للمستقبل لضمان الانعتاق من الفقر وتوفير حياة مستدامة لهذه الفئات الاجتماعية.
- النجاح في تحقيق التمكين الاقتصادي وضمان استدامته كفيل بتحريك الفئات الاجتماعية القادرة على العمل من منظومة المساعدات الاجتماعية إلى منظومة التأمينات الاجتماعية شريطة التفكير في حزم متنوعة للتأمينات الاجتماعية تناسب هذه الفئات مثل Monotax، مع ضرورة تخصيص حزم للتأمين ضد المخاطر لهذه الفئات.

- تخصيص برامج حماية اجتماعية لفئات تعاني من الهشاشة: الأطفال – المسنين – الشباب خارج التعليم والتدريب والعمل. هناك كثير من التجارب الدولية الملهمة في هذا الشأن.
- إعادة النظر في زيادات المعاشات بنسب تتوافق بالفعل مع معدلات التضخم.
- إجراء تقييم مستقل لنظام التأمين الصحي الشامل في المحافظات محل التنفيذ.
- وجود منظومة حوكمة دقيقة وفعالة، تبدأ بالمستويات العليا من عملية صُنع السياسات العامة ومنها الاجتماعية، بما يشمل التنسيق بين الفاعلين المختلفين والبرامج والمؤسسات الحكومية.
- تحتاج حوكمة نظم الحماية الاجتماعية أيضاً إلى هياكل قوية للمساءلة والمشاركة النشطة من أصحاب المصلحة والشفافية في العمليات والقدرة على النفاذ إلى المعلومات.

المداخلات

تناولت المداخلات العديد من التعليقات والأسئلة عن موضوع الحلقة وكانت كالتالي:

- عندما نتحدث عن التقييم الواقعي، وبالإشارة إلى النموذج الخاص بالتأمين الصحي على أرض الواقع بالمحافظات، مثل محافظة السويس – الواقع يقول إن الجزء الخاص بالحماية الاجتماعية فيما يخص التأمين الصحي، لا يخضع لتقييم موضوعي كما تمت الإشارة لذلك، كما أن اختيار مكان مجمع التأمين الصحي في السويس غير مناسب، حيث تم الاختيار وسط مصانع وأماكن ملوثة للبيئة.
- الأرقام المعلنة عن عدد الفقراء وتزايدها سواء من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أو غيرها من الجهات، تبين أن هناك تباينًا كبيرًا، رغم الواقع الذي يبين ارتفاع نسبة الفقراء في مصر بشكل غير مسبوق، فما ينشر ربما لا يعكس الواقع.
- المعايير الخاصة والتقييم الخاص ببرنامجي تكافل وكرامة فقط، بها بعض العيوب، حيث قد لا يصل الدعم إلى كافة مستحقيه.
- من المهم وجود إنذار مبكر لمعدل البطالة، ونسب الانتحار، كل هذه الأشياء تنعكس على الحالة الاجتماعية والأمان الاجتماعي المصري.
- بالنسبة لموضوع التغطية، يمكن القول إن التغطية معقولة أو لا ... الموضوع متوقف على حسابنا لنسبة الفقراء، إذا أخذنا نسب محددة مثل التي تصدر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 30 – 32%، ممكن تصبح تقديرات التغطية 60% أو أكثر، أما لو أخذنا تعريف أوسع للفقر وضم له المتوقع نزولهم تحت خط الفقر لن تزيد عن 30%.
- كان من الممكن أن نتوسع في النقاش في الحلقة من خلال زياراتكم الميدانية العديدة للقرى الأكثر فقرًا حول موضوع مدى كفاية المبالغ التي تصل للناس، إلى أي حد تساعدهم مع ارتفاع الأسعار والغلاء في هذه الفترة.
- لعله من المهم أيضًا أن تتناول الحلقة، في ضوء الزيارات الميدانية، الرأي في موضوع الاستهداف والتعميم، هذا موضوع جدلي، حيث كان هناك مديرة لمعهد الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية كانت متمسكة بالتعميم ورافضة

لفكرة الاستهداف. حتى تم الاقتراح أن موضوع الاستهداف يحتاج إلى إعادة النظر، وهذا معناه أن حضرتك موافقة على الاستهداف وليس التعميم.

- لا يكتمل مناقشة موضوع الحماية الاجتماعية بدون أن ننظر إلى مصادر التمويل، إذا كان لها أحد المصادر الرئيسية فالنظام يعاني معاناه كبيرة، فنسبة الضرائب للناتج مثلاً في سنه 22/21 تقريبًا 12.5%، الدول الكبرى تكون النسبة حوالي من 20 – 25%، ولكن النظام الضريبي لا يتسم بالعدالة الكاملة، حيث يعتمد أولاً على نسبة كبيرة من التحصيل من الضرائب غير المباشرة، ويكمل ذلك المغالاة الشديدة في الرسوم على الخدمات الحكومية والتي لا تدفع فقط من قبل الأغنياء، نسبة كبيرة من الناس بما فيهم الفقراء مثل بطاقة الرقم القومي – أو شهادة الميلاد، كل هذه الخدمات أصبحت مُكلفة جداً، ناهيك عن مواضيع التراخيص وغيرها، فالنظام وإن كان هو نظام تصاعدي "ضريبة تصاعدية" إلا أنها تصاعدية محدودة جداً، طبعاً هذه أيضا ظاهرة عالمية، مرتبطة بالتحول نحو النيو ليبرالية، في المقابل في الفترة من أربعينات إلى سبعينيات القرن العشرين، كانت معدلات الضريبة التصاعدية في كثير من الدول تصل إلى 50%، لكن كانت تصل في المعدل الأعلى 70 - 80 و 90% بما فيها دول مثل أمريكا وألمانيا وبريطانيا (دول رأسمالية)، في الحقيقة التصاعدية عندنا غايتها 25%، إلى جانب ذلك النظام لا يصل الى فئات كثيرة مرتفعة الدخل وبالأخص أصحاب المهن الحرة، وبالتالي لا يساعد على قيام نظام حماية اجتماعية بتمويل مناسب.
- كذلك يأتي ضعف مصادر التمويل من أن السياسة الضريبية الحالية سياسة متوسعة جدًا في موضوع الإعفاءات والتقييدات الضريبية، رغم أنه في السنوات الأخيرة بدأ يتبلور اتجاه أن هذا ليس أفضل طرق تشجيع الاستثمار.
- لا نستطيع أن نتحدث عن النيو ليبرالية بدون أن نذكر برامج صندوق النقد الدولي والتي تطبق في مصر، ومعروف ومقاس أن بعد برنامج 2016 ارتفعت نسبة الفقراء من 28% إلى 32%.
- من المهم أن نتكلم عن الإنفاق الاجتماعي بعد استبعاد آثار التضخم، لا يجب أن نأخذ بالزيادة الظاهرية في أرقام الإنفاق الاجتماعي أو الإنفاق على التعليم أو الصحة، دون مراعاة ما ورد بشأنها فيما يتعلق بالنسب الدستورية.
- في النهاية لا يفترض أن يظل نظام الحماية الاجتماعية للأبد، إذا لم نصلح الفجوة بين انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض الدخول بتغيير جذري بسياسات اقتصادية وفى فلسفة التنمية عموماً، سيستمر الطلب ويتزايد على نظم الحماية الاجتماعية.
- تم ذكر كلمة منظومة أكثر من مرة، من الواضح أنه في سياستنا لمعالجة هذه المشكلة، أولاً ليس لدينا برنامج قومي للفقر، ولكن يعالج بشكل جزئي عن طريق برامج الحماية الاجتماعية وهذا ما نسميه بالمنهج الاختزالي، وهذا له مشكلة كبيرة لأنه يتجاهل تمامًا عملية العلاقة بين المكونات في المنظومة والتي تشكل الحماية الاجتماعية. وبالتالي يتشكل البرنامج من ردود أفعال وليست تخطيط للمستقبل، هذا يؤدى الى تفاقم التحديات الاجتماعية، كما نرى الآن الفقر في تزايد في مصر والنظرة له ليست نظرة تنموية وبالتالي هناك هدر في الموارد،

ومن ثم فالتنسيق والتعاون بين الجهات المختلفة غير قائم، والمرونة للاستجابات تكون محدودة جداً للتغيرات الحادثة.

- نحتاج إلى دراسة على المستوى الوطني، يتم البدء بعمل تحليل لمكونات منظومة الحماية الاجتماعية، من هم المستفيدين؟: الحكومة – المنظمات المحلية – المجتمع المحلي، وماهي التفاعلات التي بينهم والتي تؤثر على القرارات؟ وبعد ذلك نحدد الأهداف المنشودة ومنها أهداف طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى، ونتأكد أن هذه الأهداف هي التي تحقق وتعكس الاحتياجات وتدعم التنمية المستدامة.
- ضرورة العمل على تصميم وتطوير سياسات وبرامج بناء على ذلك تُركز على السياسات الوقائية للمستقبل، مع التدخلات العلاجية، لذا يجب أن يكون هناك آلية للمتابعة والتقييم والتنفيذ حتى يكون هناك تحكم وسيطرة على النظام.
- من المهم اعتبار الحماية الاجتماعية كمفهوم واسع وكبير وليس مجموعة من التدخلات الصغيرة مثل تكافل وكرامة، لأننا نميل حاليًا لاختزال برامج الحماية الاجتماعية في مشروع تكافل وكرامة، واعتقد أن الكلمة المفتاحية للموضوع هي تحقيق حد أدنى مستقر للدخل.
- هناك سجل موحد في معظم الدول العربية والتي تتعامل مع صندوق النقد الدولي مثل مصر وتونس والأردن، في مرحلة من إعداد السجل، ولكن المشكلة أن الهدف منه بما أنه من الصندوق، فالهدف منه هو تقليص الحماية الاجتماعية.
- من الممكن لمد مظلة الحماية الاجتماعية في مصر أن يتم البدء من سياسات الأجور ومن ثم قانون العمل وإعادة اعتبار للحوار ثلاثي الأطراف.
- إلى أي مدى هناك علاقة بين الدعم للخبز والسلع التموينية ونقص الغذاء والأمن الغذائي في ضوء المؤشرات مثل (هناك 72 مليون شخص داخل منظومة دعم الخبز، فهل هذا العدد بالكامل يستهلك بالفعل الخبز؟، وهل جميعهم من مستحقي الدعم؟، كما أن الدولة مسجلة استهلاك الفرد من الخبز 5 أرغفة، في حين أن وزارة التموين تعلن في بحوثها أن استهلاك الفرد هو 3.5 رغيف وبحث الدخل والإنفاق حددهم 2.7 رغيف للفرد في اليوم، مما قد يشير إلى عدم كفاءة في إدارة المنظومة).
- لابد من وجود منظومة واضحة لقواعد البيانات.. محدثة باستمرار على سبيل المثال منظومة عدادات الكهرباء، التجنيد، المرور، المواليد والوفيات، والتموين، والخبز، وبرامج الحماية الاجتماعية، والتعليم قبل الجامعي والجامعي، والسجل المدني، والشهر العقاري، وأرقام الهواتف المحمولة لدى شركات الاتصالات، والتأمينات، وكل ذلك مربوط بالرقم القومي للمواطن.
- موضوع الفقر متعدد الأبعاد، يجب أن يأخذ وضعه في موضوع دراسة منظومة الحماية الاجتماعية، بالتركيز على التعليم والصحة وجودة الحياه، يتم التركيز بشكل كبير على الفقر في الغذاء والدواء، ولكن فقر الفكر بسبب الفقر متعدد الأبعاد يمكن أن يشكل خطرًا كبيرًا على الشباب حاليًا من حيث تعرضهم للأفكار المتطرفة، ومن ثم من الممكن أن يكون الفقر سببًا في التطرف والإرهاب وتزايد لمعدلات الجريمة وما له من تأثير على الرقم القومي.

- من الضروري إيجاد حلول فعالة لمنظومة الضرائب في مصر. فحوالي 80% من إيرادات الموازنة العامة للدولة من الضرائب، فإذا أمكن مضاعفة الحصيلة للوصول للنسب العالمية، سوف يساهم ذلك بشكل كبير في دعم الفقراء وتوفير الاستثمارات اللازمة للمشروعات التنموية.
- لتحقيق تنمية مستدامة يجب توفير فرص عمل لائقة ومستدامة، وهذا يعنى الاهتمام بتوجيه الإنفاق الاستثماري نحو قطاعي الزراعة والصناعة على سبيل التحديد، ويُعتقد أن هذا هو السبيل الرئيسي لتخفيض معدلات الفقر في الأجل المتوسط.
- هل هناك إمكانية لتقييم أثر برنامج الإسكان الاجتماعي والإسكان التعاوني وفكرة بناء المليون وحدة سكنية، وكل ما تم ضخه من تمويل في هذا القطاع؟.
- مسألة تأثير ضعف شبكة النقل الجماعي حيث تقدم خدمات قليلة في بعض المدن، فما تأثير ذلك على توطين الفقر في هذه المدن، وهل هناك إمكانية لتغيير هذه الأمور؟.

التعقيب:

- آخر مسح للدخل والإنفاق أوضح أن معدل الفقر يبلغ 29.7%، هذا المسح كانت نهاية تطبيقه قبل جائحة كورونا، وبالتالي لم يتعقب أثر كورونا على ازدياد معدلات الفقر، وهنا نتوقع ازدياد معدلات الفقر في الفترة الأخيرة نتيجة كافة الإجراءات الاقتصادية والتي تم اتخاذها، ولم يعلن نتيجة المسح الجديد حتى الوقت الراهن.
- المعرضين للسقوط في الفقر هي شرائح في الطبقة الوسطى حالياً، بدأت في السقوط لمستوى الفقر، فمسألة التغطية مهمه جداً، ولا نستطيع حاليًا حسابها إلا إذا كان لدينا بيانات حقيقة للفقر.
- قضية تمويل الحماية الاجتماعية قضية مهمة جداً، في أي مكان في العالم يتم تمويلها من الخزانة العامة للدولة، وتعتمد على فكرة الضرائب، وأنا شخصيًا مع فكرة التعميم وحل مشكلة غير المستحقين بالضرائب.
- لا يوجد لدينا تتبع للأجور في مصر، ممول الضرائب العامة هم الموظفون في القطاع الحكومي والمؤمن عليهم في القطاع الخاص. هناك أنماط جديدة من العمل ظهرت وتمثل قطاع غير رسمي مثل العمل من المنازل وفى تكنولوجيا المعلومات، ويتقاضوا مرتبات كبيرة، ولكن هناك عدم قناعة عند الشباب في موضوع التأمينات الاجتماعية بسبب المعاشات الضعيفة.
- ضغط الإنفاق الاجتماعي بالأخص على خدمات الصحة والتعليم، هذه دائرة مهمة في السياسة الاجتماعية، توجد مشروطية خاصة بتكافل وكرامة مثل الانتظام في المدارس، ولكن هناك ضعف لجودة التعليم وزيادة للكثافة الطلابية، وبالتالي يتم فرض شروط هي غير قابلة للتحقيق في بعض النقاط الأخرى. وأيضاً وحدات الرعاية الصحية الأولية من واقع الزيارات الميدانية في القرى وبالأخص في الصعيد بدون أطباء، ومن الممكن أن تكون مجهزة بالمعدات الطبية، ولكن بدون أطباء.
- نحن بحاجة لنموذج تنموي جديد بديل للنموذج الحالي.

- لا يوجد لدينا بيانات كاملة، ولا يوجد عمليات مناسبة للتقييم، ومسألة التقييم لا يجب أن تكون بعد تنفيذ المشروع فقط، ولكن يجب أن تنفذ بشكل دوري من أجل المتابعة وإصلاح المشكلات أولًا بأول. وتتم من جهات مستقلة، ويتم عمل تعديل للسياسات بناءً على البيانات الجديدة.
- أخطاء الاستهداف في بداية تطبيق تكافل وكرامة كانت 55%، ولكن مطلوب معرفة ما هي الأخطاء التي حدثت لتلافيها مستقبلاً.
- سياسات تعزيز الدخل والثروة هي محطات أساسية وجوهرية لفكرة تحقيق العدالة الاجتماعية.

****